

قرار إداري رقم (٤٩٦) لسنة ٢٠١٢ بشأن إنشاء إدارة نظم الأصول

وكيل وزارة المالية،

- بعد الاطلاع على قانون ونظام الخدمة المدنية.
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٨٦/٨/١٢ في شأن وزارة المالية.
- وعلى البند رقم [٤] من قرار مجلس الوزراء رقم [١٠٦٧] لسنة ٢٠٠٩ بشأن الموافقة على إنشاء إدارة مركزية بوزارة المالية تتولى مهام الوصف والتصنيف للأصول ووضع السياسات العامة وإجراءات تنفيذها.
- وعلى كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم [٢٠١٢٠٢٠١١٧١١] بتاريخ ٢٠١٢/٧/١١ بشأن الموافقة على استحداث إدارة نظم الأصول.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

- قرر -

مادة أولى : تنشأ إدارة نظم الأصول على ان تتبع الوكيل المساعد لشئون التخزين ونظم الشراء.

مادة ثانية : تتكون إدارة نظم الأصول من الوحدات التنظيمية التالية :-

أولاً : مراقبة تصنيف الأصول :

- ١ - قسم تصنيف أصول الممتلكات والمنشآت الصناعية.
- ٢ - قسم تصنيف أصول البنية التحتية والطبيعية والأصول البيولوجية والجوفية والأصول غير الملموسة.
- ٣ - قسم النظم والمتابعة.

ثانياً : مراقبة نظم الأصول :

- ١ - قسم نظم أصول وزارات الخدمات العامة والدفاع.
- ٢ - قسم نظم أصول وزارات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.
- ٣ - قسم نظم أصول الهيئات ذات الميزانيات الملحقه.

- ٢ -

مادة ثالثة : تكون اختصاصات الإدارة والوحدات التنظيمية التابعة لها كالتالي :-

اختصاصات إدارة نظم الاصول :

أولاً : تصميم وتطوير هيكل تصنيف وترميز الأصول الحكومية العامة والخاصة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة، ووضع وتحديث التعاميم والتعليمات والسياسات والإجراءات الخاصة بتحديد و تعريف و ترميز وتصنيف وتسجيل الأصول الحكومية ومتابعة تنفيذها.

ثانياً : إصدار التعاميم والتعليمات الخاصة بإدارة وصيانة السجل المركزي للأصول الحكومية العامة والخاصة ومتابعة تنفيذها.

ثالثاً : وضع السياسات والإجراءات وإصدار التعاميم والتعليمات المالية المنظمة لمحاسبة الأصول الحكومية العامة والخاصة بما يتوافق مع المعايير المحاسبية المعتمدة ومتابعة تنفيذها، والتي تحدد الخطوات التفصيلية لتنفيذ مهام المحاسبة اليدوية و الآلية للأصول، من خلال وضع وتحديث الدورة المستندية والنماذج المالية والمحاسبية وأسس المعالجة المحاسبية وفق المعايير المحاسبية والتصنيفات المعتمدة ومتابعة تنفيذها في الجهات الحكومية.

رابعاً : دراسة النظم المطبقة وتطويرها وفقاً للاتجاهات الحديثة للوفاء بمتطلبات عمليات التخطيط بالإضافة إلى ضبط العمليات المحاسبية للأصول وتحليل البيانات الإجمالية للأصول وإعداد التقارير الدورية المتعلقة بها، والمشاركة في متابعة تطبيق نظم محاسبة وإدارة الأصول في الجهات الحكومية وتدريب الموظفين عليها.

خامساً : دراسة النظم المقترحة من الجهات الحكومية ذات العلاقة بالأصول.

سادساً : وضع السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة الأصول الحكومية العامة والخاصة، ووضع وتحديث وإصدار التعاميم والتعليمات الخاصة باستهلاك وإطفاء و نفاذ وتحديد العمر الإنتاجي للأصول والجرد والتقييم وتحويل الأصول بين الجهات الحكومية والشطب والتخلص منها، والتحقق من طلبات الجهات الحكومية في إعادة تصنيف الأصول بنقلها من فئة أو نوع أو مجموعة إلى أخرى وبتجزئة ودمج بنود الأصول.

٢

- ٣ -

أولاً : مراقبة تصنيف الأصول :

تختص مراقبة تصنيف الأصول بوضع وتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة الأصول الحكومية العامة والخاصة ووضع وتحديث وإصدار التعاميم والتعليمات الخاصة بهيكل التصنيف والتميز والتوصيف والجرد والتقييم والشطب والتخلص وتجزئة ودمج ووضع وتحديث الدورة المستندية والنماذج المالية والمحاسبية وأسس المعالجة المحاسبية وفق المعايير المحاسبية والتصنيفات المعتمدة للأصول الحكومية.

١ - قسم تصنيف أصول الممتلكات والمنشآت الصناعية :

يختص القسم بالتالي فيما يتعلق بأصول الممتلكات والمنشآت الصناعية التي تدخل ضمن اختصاصات الإدارة :-

- وضع وتحديث السياسات والإجراءات ووضع وتحديث التعاميم والتعليمات المنظمة لإدارة الأصول الحكومية العامة.
- وضع وتحديث السياسات والإجراءات ووضع وتحديث التعاميم والتعليمات الخاصة بتجزئة ودمج الأصول الحكومية العامة.
- وضع وتحديث التعاميم والتعليمات بإدارة وصيانة السجل المركزي للأصول الحكومية العامة والخاصة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.
- وضع وتحديث السياسات والإجراءات وتحديث التعاميم والتعليمات الخاصة بإضافة بيانات المشروعات تحت الإنشاء بعد استكمالها وذلك وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.
- وضع وتحديث السياسات والإجراءات وتحديث التعاميم والتعليمات الخاصة بالاستهلاك وتحديد العمر الإنتاجي والجرد والتقييم وإعادة التقييم والشطب والتخلص والنقل والتحويل وبتجزئة ودمج بنود الأصول الحكومية العامة والخاصة.
- التحقق من طلبات الجهات الحكومية في إعادة تصنيف الأصول الحكومية بنقلها من فئة أو نوع أو مجموعة إلى أخرى بالتعاون مع القطاعات المعنية لتغيير قواعد احتساب الاستهلاك.
- التحقق من طلبات الجهات الحكومية لنقل بيانات أصول جديدة من الملفات التحضيرية أو من نظم أخرى إلى سجل حصر الأصول في الجهات الحكومية.

- ٤ -

٢ - قسم تصنيف اصول البنية التحتية والطبيعية والاصول البيولوجية والجوفية والاصول غير الملموسة:

يختص القسم بالتالي فيما يتعلق باصول البنية التحتية والطبيعية والجوفية والبيولوجية والاصول غير الملموسة التي تدخل ضمن اختصاصات الادارة:-

- وضع وتحديث السياسات والاجراءات ووضع وتحديث التعاميم والتعليمات المنظمة لإدارة الأصول الحكومية.
- وضع وتحديث السياسات والاجراءات ووضع وتحديث التعاميم والتعليمات الخاصة بتجزئة ودمج الأصول الحكومية.
- وضع وتحديث التعاميم والتعليمات بإدارة وصيانة السجل المركزي للأصول الحكومية وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.
- وضع وتحديث السياسات والاجراءات ووضع وتحديث التعاميم والتعليمات الخاصة بإضافة بيانات المشروعات تحت الإنشاء بعد استكمالها وذلك وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.
- وضع وتحديث السياسات والاجراءات ووضع وتحديث التعاميم والتعليمات الخاصة بالاستهلاك والإطفاء والنفاد وتحديد العمر الإنتاجي والجرد والتقييم وإعادة التقييم والشطب والتخلص والنقل والتحويل وتجزئة ودمج بنود الأصول الحكومية.
- التحقق من طلبات الجهات الحكومية في إعادة تصنيف الأصول الحكومية بنقلها من فئة أو نوع أو مجموعة إلى أخرى لتغيير قواعد احتساب الاستهلاك.
- التحقق من طلبات الجهات الحكومية لنقل بيانات أصول جديدة من الملفات التحضيرية أو من نظم أخرى إلى سجل حصر الأصول في الجهات الحكومية.

٣ - قسم النظم والمتابعة :

- إصدار التعاميم والتعليمات الخاصة بتصميم وتطوير هيكل تصنيف الأصول الحكومية العامة والخاصة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة ومتابعة تنفيذها.
- إصدار التعاميم والتعليمات الخاصة بالتصنيف والترميز والتسجيل في سجلات حصر الأصول الحكومية العامة والخاصة في السجل المركزي وذلك وفق التصنيفات المعتمدة ومتابعة تنفيذها.

- ٥ -

- إصدار التعاميم والتعليمات المنظمة لإدارة الأصول الحكومية.
- إصدار وتحديث الدليل الخاص بالسياسات والإجراءات لتصنيف وتوصيف وترميز الأصول الحكومية العامة والخاصة.
- إصدار التعاميم والتعليمات الخاصة بإدارة وصيانة السجل المركزي للأصول الحكومية العامة والخاصة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة ومتابعة تنفيذها.
- إصدار التعاميم والتعليمات الخاصة بإضافة بيانات المشروعات تحت الإنشاء بعد استكمالها وذلك وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.
- إصدار التعاميم والتعليمات الخاصة بالاستهلاك والإطفاء والنفاد وتحديد العمر الإنتاجي والجرد والتقييم وإعادة التقييم والشطب والتخلص والنقل والتحويل وتجزئة ودمج بنود الأصول الحكومية بالتنسيق مع الجهات الحكومية.
- إصدار التعاميم والتعليمات الخاصة بالدورة المستندية للأصول، وبالنماذج المالية والمحاسبية وأسس المعالجة المحاسبية للأصول الحكومية العامة والخاصة وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة للأصول.
- متابعة التعديلات ذات العلاقة بمحاسبة الأصول الحكومية العامة والخاصة التي تطرأ على المعايير المحاسبية المعتمدة وتحديث التعاميم والتعليمات والسياسات العامة وفق التغييرات المتعلقة بهذه المعايير.
- دراسة المشكلات والصعوبات التي تواجه الجهات الحكومية في تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بمحاسبة الأصول الحكومية العامة والخاصة.
- دراسة ملاحظات الأجهزة الرقابية فيما يخص أعمال إدارة الأصول وإعداد الرد عليها.
- دراسة طلبات الجهات الحكومية من النظم الآلية ذات الطبيعة الخاصة بالأصول الحكومية العامة والخاصة.
- دراسة ما يستجد من تعديلات وإضافات على نظم إدارة الأصول في نظم تخطيط الموارد المؤسسية بالتنسيق مع إدارة نظم تخطيط الموارد المؤسسية.
- إعداد التقارير الدورية والختامية والتحليلية عن تطور المركز المالي للأصول الحكومية.

4

ثانياً : مراقبة نظم الاصول :

تختص مراقبة نظم الأصول بالإشراف على تنفيذ التعاميم والتعليمات المالية
لمحاسبة الأصول في الجهات الحكومية طبقاً للتقسيم التالي:

١ - تسم نظم أصول وزارات الخدمات العامة والدفاع :

- متابعة تسجيل العمليات المالية والمحاسبية لشراء الأصول الحكومية وتسجيل كافة المصروفات المالية على الأصل (النقل والتركيب والتشغيل) حتى يصبح الأصل جاهزاً للعمل.
- متابعة إضافة المشاريع الرأسمالية تحت الإنشاء بعد استكمالها كأصول في النظم الآلية وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة.
- متابعة تسجيل العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بنقل الأصول بين الجهات الحكومية.
- متابعة تسجيل العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بشطب الأصول وإقفالها في المكاسب أو الخسائر الرأسمالية، وإعداد قيود التسويات الدورية المتعلقة باستهلاك وإطفاء و نفاذ الأصول وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.
- التحقق من صحة إجراءات إعادة تقييم الأصول في الجهات الحكومية لزيادة عمرها الإنتاجي واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- متابعة إعداد قيود التسويات الدورية المتعلقة بإعادة تقييم الأصول وتسجيل كافة المصروفات الرأسمالية وفق العمر الإنتاجي الجديد وتحديث قيمة الأصل وفق منهجية وطرق تقييم واستهلاك الأصول المعتمدة.
- التوجيه الفني للعاملين بالوحدات المحاسبية للأصول في الجهات الحكومية.
- إعداد التقارير الدورية عن ملاحظات الباحثين على أعمال التوجيه المحاسبي للأصول ومدى التزام الجهات الحكومية بتطبيق تعاميم وتعليمات وزارة المالية المنظمة لتسجيل العمليات المالية الخاصة بالأصول في الجهات الحكومية.
- التوجيه الفني للسياسات و التعليمات والإجراءات الخاصة بجرد و تقييم الأصول الحكومية التي تقع ضمن عمل الإدارة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة ومتابعة تنفيذها.

- ٧ -

٢ - قسم نظم أصول وزارت الخدمات الاجتماعية والاقتصادية :

- متابعة تسجيل العمليات المالية والمحاسبية لشراء الأصول الحكومية وتسجيل كافة المصروفات المالية على الأصل (النقل والتركيب والتشغيل) حتى يصبح الأصل جاهزاً للعمل.
- متابعة إضافة المشاريع الرأسمالية تحت الإنشاء بعد استكمالها كأصول في النظم الآلية وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة.
- متابعة تسجيل العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بنقل الأصول بين الجهات الحكومية.
- متابعة تسجيل العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بشطب الأصول وإقالتها في المكاسب أو الخسائر الرأسمالية، وإعداد قيود التسويات الدورية المتعلقة باستهلاك وإطفاء و نفاذ الأصول وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.
- التحقق من صحة إجراءات إعادة تقييم الأصول في الجهات الحكومية لزيادة عمرها الإنتاجي واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- متابعة إعداد قيود التسويات الدورية المتعلقة بإعادة تقييم الأصول وتسجيل كافة المصروفات الرأسمالية وفق العمر الإنتاجي الجديد وتحديث قيمة الأصل وفق منهجية وطرق تقييم واستهلاك الأصول المعتمدة.
- التوجيه الفني للعاملين بالوحدات المحاسبية للأصول في الجهات الحكومية.
- إعداد التقارير الدورية عن ملاحظات الباحثين على أعمال التوجيه المحاسبي للأصول ومدى التزام الجهات الحكومية بتطبيق تعاميم وتعليمات وزارة المالية المنظمة لتسجيل العمليات المالية الخاصة بالأصول في الجهات الحكومية.
- التوجيه الفني للسياسات والتعليمات والإجراءات الخاصة بجرد وتقييم الأصول الحكومية التي تقع ضمن عمل الإدارة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة ومتابعة تنفيذها.

٣ - قسم نظم أصول الهيئات ذات الميزانيات الملحقة :

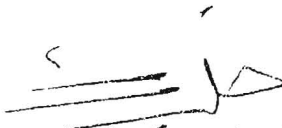
- متابعة تسجيل العمليات المالية والمحاسبية لشراء الأصول الحكومية وتسجيل كافة المصروفات المالية على الأصل (النقل والتركيب والتشغيل) حتى يصبح الأصل جاهزاً للعمل.

- ٨ -

- متابعة إضافة المشاريع الرأسمالية تحت الإنشاء بعد استكمالها كأصول في النظم الآلية وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة.
- متابعة تسجيل العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بنقل الأصول بين الجهات الحكومية.
- متابعة تسجيل العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بشطب الأصول وإقفالها في المكاسب أو الخسائر الرأسمالية، وإعداد قيود التسويات الدورية المتعلقة باستهلاك وإطفاء و نفاذ الأصول وفق المعايير المحاسبية المعتمدة.
- التحقق من صحة إجراءات إعادة تقييم الأصول في الجهات الحكومية لزيادة عمرها الإنتاجي واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- متابعة إعداد قيود التسويات الدورية المتعلقة بإعادة تقييم الأصول وتسجيل كافة المصروفات الرأسمالية وفق العمر الإنتاجي الجديد وتحديث قيمة الأصل وفق منهجية وطرق تقييم واستهلاك الأصول المعتمدة.
- التوجيه الفني للعاملين بالوحدات المحاسبية للأصول في الجهات الحكومية.
- إعداد التقارير الدورية عن ملاحظات الباحثين على أعمال التوجيه المحاسبي للأصول ومدى التزام الجهات الحكومية بتطبيق تعاميم وتعليمات وزارة المالية المنظمة لتسجيل العمليات المالية الخاصة بالأصول في الجهات الحكومية.
- التوجيه الفني للسياسات والتعليمات والإجراءات الخاصة بجرد وتقييم الأصول الحكومية التي تقع ضمن عمل الإدارة وفق المعايير المحاسبية المعتمدة ومتابعة تنفيذها.

مادة رابعة : على المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذه، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

وكيل وزارة المالية


خليفة مساعد حمادة
وكيل وزارة المالية